حول تدوين موسوعة للقانون المقارن
وموقف رجال القانون في البلاد الاشتراكية والبلاد الرأسمالية من المقـــارنـــة

الدكتور عبد السلام الترمانيني
كلية الحقوق. جامعة الكويت

في عام ١٩٠٠ انعقد في باريس اول مؤتمر للقانون المقارن، وحضرته وفود من بلاد اوربا. وقد عبّر الفقيه الفرنسي (سالي Saleilles) ــ عميد كلية الحقوق في باريس، والذي انتخب رئيسا للمؤتمر ــ عن الفكرة الأساسية التي انعقد المؤتمر من اجلها، وهي وضع قانون مشترك للانسانية المتحضرة، و بتعبير آخر الدعوة الى القانون الطبيعي بشرط ان يتحرر من صفة الثبات ليكون مرنا يجرى مع الظروف المتغيرة، وان يحتفظ بصفة العمومية(١).

وقد تناول اعضاء المؤتمر مناقشة هذه الفكرة وقاموا بتنفيذها، ذاهبين الى استحالة وضع مثل ذلك القانون لتفاوت الحضارات بين الشعوب واختلاف مصادر قوانينها. وكاد المؤتمر ان يفشل لولا ان أنقذه الفقيه الفرنسي (لامبير Lambert) ــ عميد كلية الحقوق في جامعة ليون، والذى انتخب مقررا للمؤتمر ــ فقد عدل الفكرة التي طرحها (سالي) التي كانت تعبر عن مبدأ فلسفي، ودعا الى استخلاص قانون مشترك مستمد من مقارنة قوانين البلاد المتقاربة في الحضارة والتي ترجع قوانينها الى اصول مشتركة، فمثل هذه القوانين تكون قابلة للمقارنة، لارتباطها بوحدة التقاليد التاريخية والقانونية. وقد لاقت هذه الفكرة قبولا، لأنها من الناحية العملية، قابلة للتطبيق فالبلاد المشاركة في المؤتمر ــ وكلها من البر

---

(١) E.Lambrt: Le Fonction de droit comparé ;P;918

الاوربي ــ متقاربة في الحضارة، وجميع قوانينها ترجع الى اصول مشتركة، هي العادات الجرمانية، التي سادت بعد زوال الامبراطورية الرومانية في اواخر القرن الخامس للميلاد، وترجع ايضا الى القانون الروماني، الذي بدأ احياؤه في مدرسة الحقوق بمدينة (بولوني Boulogne) ثم اخذ احياؤه ينتشر في الجامعات الاوربية، فكان مصدرا لثقافة قانونية مشتركة، واساسا للقانون المدني الفرنسي الذي وضع سنة ١٨٠٤، وهو القانون الذى أضحى نموذجا للقوانين الاوربية، التي اخذت تصدر تباعا طيلة القرن التاسع عشر.

وفي سنة ١٨٩٦ صدر القانون الالماني، وطبق في مطلع القرن العشرين، وهو بدوره متصل الجذور بالقانون الروماني. وبصدوره اضيف مصدر جديد للاقتباس، بما حواه من نظريات جديدة دعت بعض الدول الى اقتباسها، او تجديد قوانينها على اساسها، وكان ذلك من دواعي نشاط المقارنة في الربع الاول من القرن العشرين.

ولم تتخلف روسيا القيصرية عن ركب الدول الاوربية في تجديد قوانينها والاقتباس منها، فأصدرت مدونات مستمدة من قوانين العائلة الرومانية الجرمانية و بذلك كانت تعتبر منها. ولما نشبت الثورة الروسية سنة ١٩١٧، ظلت هذه القوانين مطبقة حتى سنة ١٩٢٢، وفيها صدرت قوانين جديدة تولى وضعها فريق من رجال القانون، على الأسس التي اعلنتها الثورة، وقضت بأن القاضي اذا لم يجد فيها نصا ينطبق على الواقعة المرفوعة اليه، فعليه ان يصدر قضاءه على اساس المفهوم الاشتراكي للقانون، وان يتقيد بسياسة الحزب(٢).

وهنا يفصل مقارنون غربيون القانون السوفياتي عن القوانين الاوربية التي تنتمي الى العائلة الرومانية الجرمانية، ويجعلون منه عائلة مستقلة هي (عائلة القوانين الاشتراكية)، وفيها تدخل قوانين بلاد اوربا الشرقية التى تحولت الى المذهب الاشتراكي، ودخل بعضها في فلك الاتحاد السوفياتي.

وكانت حجة القائلين بهذا الفصل، ان القانون السوفياتي خرج عما تقرر في مؤتمر باريس سنة ١٩٠٠ فلم يعد يتحد مع قوانين العائلة الرومانية الجرمانية في مصدر مشترك، بعد

---

(٢) Bellan: Le droit sovietique ;p: 24

Tunc: Les qrands svstèmes de droit contemporain (cours polycopie 1974 ,p 250

ان اعتنقت روسيا المذهب الماركسي اللينيني، واضحى قانونها يستمد شرعيته من النظام الاقتصادي القائم على اسس ذلك المذهب. وهو نظام يقوم على الغاء الملكية الفردية وتملك الدولة لوسائل الانتاج، وبذلك الغي القانون الخاص واضحى كل شيء ــ كما يقول لينين ــ من القانون العام.

اما انكلترا فقد اخرجت من قبل، من العائلة الرومانية الجرمانية، لاختلاف قانونها عن قوانين هذه العائلة في المصدر والبنية، وهو يؤلف منهجا خاصا يعرف باسم (الكومون ــ لو) و يشمل قانون الولايات المتحدة ودول (لكومون ــ ولث) (٣). و بذلك اعتبر القانون الانكليزي والقانون السوفياتي، ومعه القوانين الاشتراكية، غير قابلة للمقارنة بالقوانين التي تنتمي الى العائلة الرومانية الجرمانية، لأنها وان كانت متقاربة معها بالحضارة، الا انها متباعدة في المصدر القانوني.

و بعد الحرب العالمية الاولى، تحول معيار المقارنة، بعد مشاركة انكلترا والولايات المتحدة الامريكية في هذه الحرب. وقد أدى الانتصار فيها الى اتجاه المقارنة وجهة اخرى، خرجت عن الفكرة التي سادت مؤتمر باريس. فبعد ان كانت المقارنة تجرى بين قوانين البر الاوربي التي تنبع من القانون الروماني والعادات الجرمانية، أخذت انظار المقارنين تتجه الى منهج (الكومون ــ لو)، ورأوا ان التعاون الدولي وما أحدثته الحرب من تبدل في المفاهيم واساليب الحياة، يستلزم التعرف على ذلك المنهج ومقارنته بالقوانين الاوربية، باعتبار ان هناك ساحة مشتركة بينهم، وهي وحدة القاعدة الاقتصادية التي تقوم على الاقتصاد الحر.

وقد لاقى الاتجاه الجديد في المقارنة ترحيبا في بلاد (الكومون ــ لو) وخاصة في امريكا، فقد تأسست في الولايات المتحدة، عام ١٩٢٥ اول جمعية لدراسة القوانين الاجنبية Americain foreing Lew associaton، واسفر هذا الاتجاه عن تحول المقارنة من ساحة القوانين المتقاربة في المصدر الى المقارنة بقوانين متباعدة في المصدر. وأقبل فقهاء المنهج الروماني الجرماني، وخاصة الفرنسيين منهم، امثال (لامبر) و (ليفي اولمان) على دراسة القانون الانكليزي دراسة عميقة، ونشرا مؤلفات قيمة في المقارنة بينه و بين القانون الفرنسي.

---

(٣) الكومون ــ ولث يتألف من المملكة المتحدة (بريطانيا العظمي وايرلندا الشمالية) ومن بلاد الدومنيون Dominion وهي البلاد التي كانت مستعمرات بريطانية ثم استقلت عنها، وتعتبر انكلترا رئيسا لبعضها مثل كندا وزيلاندة الجديدة ومالطا، وممثل الملك فيها نائب عنه.

وقد انتشرت معاهد القانون المقارن في اعقاب الحرب العالمية الاولى. وتأسست سنة ١٩٢٤ في (لاهاى) (الأكاديمية الدولية للقانون المقارن L'Academie international de droit compare)، وكان للمؤتمرات التي اقامتها صدى عظيم، وكان في مقدمة أهدافها توحيد القوانين. وقد تحقق هذا الهدف، في المجال الاقتصادى والاجتماعي، بعدد من القوانين، كقانون العمل وقوانين النقل الدولي والقانون التجارى البرى والبحرى والجوى وقانون الملكية الصناعية والادبية وغير ذلك من القوانين الاخرى.

وقد ظلت روسيا بعيدة عن ساحة القانون المقارن، فالمذهب الماركسي ينظر الى الدول الاخرى على انها دول بورجوازية، تتحكم فيها الرأسمالية، وهي الطبقة العليا في المجتمع التي تسيطر عليه وتضع القوانين والنظم لحماية مصالحها واستثمار الطبقات الاخرى العاملة. ومن اجل ذلك يحذر السوفيات القانون المقارن، لأنه بزعمهم تعبير للامبريالية والرأسمالية، ووسيلة من وسائل الدعاية لها.

غير ان تحولا اخذ يطرأ في الستينات، وقد مهد له زوال الحاجز الفولاذى بعد موت ستالين سنة ١٩٥٣. فقد اخذ العالم الاشتراكي ينفتح على العالم الليبرالي، واخذ لقاء يتم بين رجال القانون المقارن في الغرب والشرق، بعد ازدياد التعاون في مجال التجارة الدولية. وقد ظهر أثر هذا التعاون في المجال العملي بالقانون الدولي المتعلق بتنظيم التجارة الدولية وفي اقتراح الدول الشرقية انشاء لجنة للتجارة الدولية خاصة بالامم المتحدة للتقريب بين القوانين التجارية، كذلك ظهر أثره في المجال العلمي بلقاء رجال القانون في الشرق والغرب في الايام القانونية والمؤتمرات التي تقام في عواصم بلادهم.

على ان ما أسفر عنه هذا التعاون كان في نطاق التبادل التجارى، ولم يتجاوزه الى مواضيع اخرى. فالبنية الاقتصادية التي يقوم عليها مفهوم القانون وتقسيماته في المنهجين، مازالت مختلفة اختلافا واسعا لاسبيل الى تقريبهما او اجراء مقارنة بينهما ترمي الى استخلاص قوانين موحدة في مجالات اخرى.

وقد ظهر هذا الاختلاف واضحا في مؤتمر القانون المقارن المنعقد في شهر ايلول (سبتمبر) سنة ١٩٦٥ في مدينة هامبورج بألمانيا الغربية، وحضره قانونيون من الغرب

والشرق. ففي هذا المؤتمر طرحت فكرة تدو ين موسوعة للقانون المقارن، وقد قبلت الفكرة من حيث المبدأ، غير ان الاعضاء السوفيات أثاروا جدلا حول طريقة تدو ين الموسوعة. فالاعضاء الغربيون يرون ان تدون على اساس المواد التي تعالج موضوعا واحدا في القوانين المختلفة، أما الاعضاء السوفيات فقد رفضوا هذه الطريقة التقليدية واقترحوا ان يدون قانون كل دولة في جزء مستقل من اجزاء الموسوعة، لأنهم يرون ان من المحال اجراء مقارنة بين قوانين البلاد الاشتراكية وقوانين البلاد الرأسمالية، لاختلاف المناهج الاقتصادية والمباديء الايديولوجية.

وقد رفض الاعضاء الغربيون هذا الاقتراح، لأنه لايحقق الغاية من المقارنة، فالغاية منها عندهم ليست في ان يطلع الباحث على قوانين بلد معين، وانما الغاية منها تدو ين النصوص التي تعالج موضوعا واحدا في قوانين مختلفة في مادة واحدة، وذلك ليتمكن الباحث من مقارنة بعضها ببعض ومن ثم تحليل العوامل التاريخية والفلسفية والاقتصادية والاجتماعية التي أدت الى تشابهها وتناقضها.

وهذه الطريقة هي التي اعتمدها المقارنون الغربيون في مؤتمر باريس لسنة ١٩٠٠ وعرفت عندهم بالمقارنة المنهجية.

واذا كان الهدف من مؤتمر باريس هو تحقيق وحدة بين قوانين العائلة الرومانية الجرمانية، وكان هذا الهدف قد تحقق في الدول الاسكندينافية(٤) وفي دول (البينيلوكس

---

(٤) يراد بالدول الاسكندينافية: السويد والنروج والدانيمارك وفنلاندا، وهي تؤلف فيما بينها اتحادا يعرف بالاتحاد الشمالي (Union nordique). وقد قامت بين هذه الدول وحدة قانونية في كثير من المجالات. ومع ان القانون الدانيماركي والنرجي ينتهجان اسلوب القانون الانكليزي، وان القانون السويدي والقانون الفنلندي ينتهجان اسلوب القانون الاوربي وخاصة القانون الالماني، فان فكرة التوحيد قد تغلبت على الاختلاف في مصادر القانون. ففي نطاق القانون التجارى توحدت قواعد الاوراق التجارى على اساس مشروع جنيف الموحد، كما توحدت قواعد المحل التجاري والوكالة التجارية وعقد التأمين والقانون البحرى. وفي نطاق الالتزامات توحدت قواعد العقود، وفي نطاق قانون الاسرة توحدت احكام الزواج والطلاق وآثارهما، واحكام الوصاية والقوامة والبنوة غير الشرعية والتبني. وتقوم بوضع مشاريع القوانين الموحدة لجنة تشريعية تمثل الدول الشمالية يساعدها فريق من رجال القانون فيها.

(Marc Ancel : Utilité et méthode de droit comparé;p :78)

Bénélux)(٥)، فان الهدف الذي انعقد من اجله مؤتمر هامبورج هو توحيد بعض فروع القانون ذات الصبغة الاقتصادية كالقانون التجاري، حيث تتحد فيه مصالح التجار، سواء أكانوا اصحاب مشاريع خاصة، كما في البلاد الرأسمالية، او مدراء مشاريع عامة، كما في البلاد الاشتراكية.

وقد أنكر الاعضاء الغربيون على الاعضاء السوفيات موقفهم واصرارهم على فصل القوانين الغربية عن القوانين الشرقية، مع العلم بأن القانون الروسي الذى وضع سنة ١٩٢٢ قد تولى وضعه قانونيون سوفيات، كانوا تلقوا ثقافتهم القانونية، قبل الثورة من جامعات الغرب، وان القانون الذى وضعوه هو اقرب الى القوانين الغربية من قانون (الكومون ــ لو)، ذلك ان المبادىء الماركسية والافكار الاشتراكية التي تميز بها القانون السوفياتي، اذا كانت قد حددت الملكية والغتها في بعض المجالات، فان ذلك قد تم لأسباب سياسية، والانتساب الى عائلة من عائلات المناهج القانونية لايتعلق بسياسة المشرع وانما يتعلق بمصادر القانون، سواء أكان مصدره التشريع او القضاء او الشرع الالهي (٦).

---

(٥) تتألف كلمة (بينيلوكس Bénélux) من المقاطع الاولى لأسماء الدول التي تؤلف اتحادا قام فيما بينها عام ١٩٤٨ وهي: بلجيكا Belgique وهولاندا وتعرف باسم Néérland واللوكسمبورج Luxemborgue. وتنتمي هذه الدول الى العائلة الرومانية الجرمانية. وقد ألف الاتحاد لجنة كانت مهمتها ــ كما حددها بروتوكول انشائها المؤرخ في ١٩٤٨/٤/١٧ــ البحث عن حلول عملية للقضايا القانونية، من اجل تنمية العلاقة الاقتصادية والثقافية التي ينبغي ان تتحقق بين هذه الدول. ولم تقتصر مهمة اللجنة على القضايا المدنية والتجارية، بل امتدت الى القضايا الجزائية، ومن اجل ذلك انقسمت الى فرعين: فرع للقضايا المدنية وآخر للقضايا الجزائية. وقد وضع الفرع المدني نصوصا موحدة لتنازع القوانين وتنفيذ الاحكام القضائية المدنية وانشاء (محكمة عدل لدول البينيلوكس)، كذلك وضعت نصوصا موحدة لقضايا التأمين البحرى على المركبات الآلية وتنفيذ الالتزام والوكالة والبيع والمقايضة وحوالة الحق والمواطن والشرط الجزائي والتهديد المالي. وفي نطاق القانون التجارى توحدت احكام المتجر والافلاس والصلح الواقي وتنفيذ الاحكام التجارية واحكام المحكمين والعقود الرسمية في القضايا المدنية والتجارية.
اما الفرع الجزائي فقد وضع نصوصا موحدة لتنفيذ الاحكام الجزائية واسترداد المجرمين. ويتم التوحيد بمعاهدات يجرى تصديقها من برلمانات الدول الثلاث. ومازالت اللجنة بفرعيها تدرس مواضيع اخرى وتضع مشروعات لتوحيدها. (O. Hansen :L,unification du droit dans lés pays de Bénélux Revue de droit international et de droit comparé; 1980;p:60-82)

(٦) من مقال للاستاذ (جون هيزارد Jhon Hazard) منشور في مجلة (القانون الدولي والقانون المقارن التي تصدر في (بروكسل) لسنة ١٩٨٠ ص ٢٩٥)

من أجل ذلك نرى فريقا من فقهاء القانون المقارن، وفي طليعتهم الاستاذ (رينيه روديير R. Rodiére) ــ مدير مركز القانون المقارن في باريس وعميد الكلية الدولية للقانون المقارن في ستراز بورج ــ يذهب في كتابه (المدخل الى القانون المقارن) الى القول بقابلية المقارنة بين القانون السوفياتي و بين القوانين الاور بية الغر بية لصدورهم عن اساس مشترك وانطباعهم بطابع المسيحية. فهو يرى ان القانون السوفياتي الذي وضع سنة ١٩٢٢، أى بعد قيام الثورة الروسية، مازال يشترك في الاصول البعيدة مع القوانين الغر بية، وانه على الرغم من سياسة السوفيات ضد الدين، فان القانون السوفياتي مازال مطبوعا بطابع الحضارة المسيحية(٧). لذلك نرى القوانين الاشتراكية تدرس في الكلية الدولية للقانون المقارن الى جانب القوانين الغر بية، ولايجد المقارنون أى حرج في هذه المقارنة، كما لايجدون أى حرج في مقارنة الشريعة الاسلامية بالقوانين الاخرى، بعد دراسة الاصول التي تستمد منها احكامها. ولهذا نرى بعض المقارنين الغر بيين ينكرون على الاستاذ (دافيد) فصل القوانين الأشتراكية عن عائلة القوانين الرومانية الجرمانية، وافرادها بعائلة مستقلة.

واذا كان الأمر كذلك، فلما رفض الاعضاء السوفيات تدو ين الموسوعة على النحو الذى اقترحه الاعضاء الغر بيون؟

ان هذا الرفض ــ كما يقول الاستاذ هازارد ــ لايعود الى اسباب فلسفية او عقائدية، وانما يعود الى اسباب سياسية، فالماركسيون لايثقون بالمقارنات التي يجريها رجال القانون في البلاد الرأسمالية لأنها لا تقوم في نظرهم على موضوعية او حياد، وانهم يتوخون في مقارناتهم اظهار عيوب الماركسية الى جانب محاسن الرأسمالية، وانهم يثيرون جدلا أشبه مايكون بالحرب الباردة. وكان من اسباب اشتداد الرفض صدور موسوعة في العلوم السياسية في المانيا، قبيل انعقاد المؤتمر، أظهرت (أهوال) الأنظمة السياسية في الدول لاشتراكية، فزادت من خشية الاعضاء الشرقيين وجعلتهم يحذرون تدو ين الموسوعة على النحو الذي اقترحه الاعضاء الغر بيون. ولعلهم كانوا يرون ان هدف الموسوعة هو توحيد القوانين وعند الماركسيين ان هذا التوحيد أمر مستحيل، مادامت الأسس الأ يديولوجية متعارضة في مناهج

---

(٧) راجع مقالنا (التراث الحضارى المشترك واثره في انشاء المنظمات الاوروبية ووحدة اور با) المنشور في مجلة الحقوق والشريعة التي تصدرها كلية الحقوق والشريعة بجامعة الكو يت (العدد الاول من السنة الخامسة ، ص: ٦٥ ــ ٩٠)

الشرق والغرب، وهم يدعون انهم انفصلوا عن الماضي واتبعوا طريقا جديدة، لاسبيل الى ان يتحولوا عنها او يرجعوا الى الخلف، وعندهم ان في العالم عائلتين للقوانين لا ثالث لهما، الاولى عائلة القوانين الرأسمالية، والثانية عائلة القوانين الماركسية.

اما الاعضاء الغربيون، وخاصة الامريكيون منهم، فينظرون الى الامور نظرة عملية، و يرون انه مامن سبب يمنع من اجراء المقارنة بين المناهج المختلفة، وان الماركسية مهما كان من امر مبادئها و لايمكن ان تنفصل عن الماضي، وعندهم ان البلاد المتقدمة، مهما اختلفت أفكارها في الامور الاجتماعية والاقتصادية فانها تعاني من مشكلات واحدة، لاتختص بها دولة صناعية معينة، وانما هي مشتركة بينهم، وانهم يعملون على حلها، فاذا ما نجحت احداها في ايجاد حل لها، فان بقية الدول تفيد من هذا الحل مهما اختلفت مؤسساتها ونظمها، لوجود تشابه بينها، لذلك لاشأن للباحث المقارن باختلاف الافكار الفلسفية فهو يعمل لتحقيق فائدة عملية، هي مساعدة المشرع في اقتباس الحلول لكثير من المسائل المشتركة، وفي وجود موسوعة تحتوى على نصوص القوانين المختلفة، يجد سبيله الى ايجاد حلول موحدة في مجالات لاعلاقة لها بالاختلافات السياسية والايديولوجية، كالتبادل التجارى، والعقود التجارية بين المؤسسات العامة والخاصة، والتحكيم الدولي، وغير ذلك من المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

واذا كان موقف السوفيات من المقارنة مازال صلبا، فان موقف البلاد الاشتراكية الاخرى قد اخذ في التراخي، بعد ان ابتعدت عن فكرة قيام قانون عالمي مشترك، و بعد ازدياد التعاون بين الشرق والغرب. فقد اتسع نطاق المقارنة في تنمية العلاقات التجارية والاقتصادية وتوحيد القوانين التي تنظمها. وظهر اثر ذلك في تنظيم البيوع الدولية، وفي اقتراح الدول الشرقية في انشاء لجنة للتجارة الدولية خاصة بالامم المتحدة للتقريب بين القوانين التجارية، كذلك ظهر اثره بلقاء رجال القانون في الشرق والغرب في الايام القانونية Journés juridiges التي اقامتها جمعية القانون المقارن في باريس سنة ١٩٦٩، و بلقاء اولئك الرجال في مؤتمر القانون المقارن المنعقد في بوادبست في ذلك العام ايضا. وقد تأيدت هذه الظاهرة في التعاون بين الشرق والغرب في المجال الاقتصادي وقبول فكرة المقارنة في هذا المجال في مشاركة رجال القانون في مؤتمرات القانون المقارن، وفي انتساب كثير من طلاب الدول الشرقية في الكلية الدولية للقانون المقارن بعد انتقالها من اللوكسمبورج الى مدينة

ستراز بورج، كذلك تأيدت هذه الظاهرة في كتاب اصدره الاستاذان (تيل Tille) و (شفيكوف Shvekov) عن طريقة المقارنة بين الانظمة القانونية، وفيه يقولان: حينما كان احد رجال القانون في البلاد الشرقية يتصدى للقانون المقارن وطريقة المقارنة، كان ذلك يثير جدلا حول امكانية مقارنة القوانين الاشتراكية بالقوانين الرأسمالية وكان الرأى السائد ان المقارنة غير ممكنة، مادام النظام الرأسمالي مختلفا عن النظام الاشتراكي. غير ان الامر تبدل الآن فقد أصبحت المقارنة ممكنة في المسائل المتشابهة بين النظامين(٨).

وفي مؤتمر هامبورج، لم تكن هذه الظاهرة قد رسخت رسوخا تاما في اذهان الاعضاء الشرقيين المشاركين في المؤتمر، ولم يقم بينهم و بين الاعضاء الغربيين انسجام تام بشأن تدو ين الموسوعة، وانتهى الامر آنئذ الى حل وسط، فقد ارتضى فقيه سوفياتي ان يكون عضوا في لجنة تدو ين الموسوعة، وجرى الا تفاق على ان تتألف الموسوعة من (١٥) جزءا، وان يدون الجزء الاول باشراف الفقيه التشيكي (فيكتور كناب Victor Knapp) وان يحتوى على لمحة عن المناهج القانونية السائدة في اكثر بلاد العالم، واما الاجزاء الاخرى فتتناول موضوعات قانونية، تقسم في كل جزء الى قسمين منفصلين، قسم يخصص للقوانين الغربية يحرره فقيه غربي، وقسم يخصص للقوانين الشرقية يحرره فقيه شرقي، وقد تم تدو ين القوانين المتعلقة بنظام المؤسسات العامة على هذا النحو.

وقد انتقد (اتيلا هارماتي Atilla Harmaty) وهو فقيه هنغاري، في كتاب اصدره سنة ١٩٧٨ هذا الفصل بين نظام المؤسسات العامة، وخالف المقررين الشرقيين في ذهابهم الى ان الفصل انما تم لعدم قابلية المقارنة بين انظمة المؤسسات العامة في قوانين الشرق والغرب، وأثبت ان المقارنة بينها ممكنة. فهو يرى ان قانون العقد الاقتصادي الذي تخضع له المؤسسات العامة في البلاد الاشتراكية يمكن مقارنته بقانون العقود الادارية الذي تخضع المؤسسات والادارات العامة في فرنسا وان المحاكم الادارية الفرنسية التي تفصل في الخلافات الناشئة عن هذه العقود، يمكن مقارنتهابلجان التحكيم في البلاد الاشتراكية. وكان للفقيه الهنغاري الكبير (ايمر زابو Imre Szabo) تأثير كبير في تحول فقهاء الدول الشرقية عن موقفهم. فقد عالج القانون المقارن من وجه آخر، فلم يعمد الى مقارنة مكانية بين قانون بلد وقانون بلد آخر، وانما عمد الى مقارنة زمانية لقانون بلد معين في عصور مختلفة. وبمناسبة

(٨) Revue international et de droit comparé; 1979; p: 303.

مرور مائة عام على انشاء جمعية القانون المقارن في باريس اجرى دراسة مقارنة على القانون الهنغاري قبل العهد الشيوعي و بعده، وفيها اثبت ان قوانين البلاد الرأسمالية يمكن مقارنتها بقوانين البلاد الاشتراكية، لاسيما اذا كان القانون الماضي قد اتخذ اساسا للقانون الاشتراكي(٩).

وفي جميع مؤلفاته اوضح هذا الفقيه ان من الممكن مقارنة قوانين البلاد الشرقية المستوحاة من الماركسية، واذا كانت قد اتخذت القانون الروسي نموذجا لها عند وضعها، فانها قد ابتعدت عنه بعد ذلك في حل جميع المشكلات الخاصة بها.

اما السوفيات فيرون ان المقارنة ممكنة بين قانونهم وقوانين البلاد الاشتراكية، وهي مستحيلة ان تجرى مع غيرها. وقد تأكد موقفهم هذا في المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعي المنعقد سنة ١٩٧٦. فقد اعلن (ليوني بريجينيف Leoni Breshenev) سكرتير الحزب ان المقارنة قابلة بين قوانين البلاد الاشتراكية دون غيرها. و بعد سنة من انعقاد هذا المؤتمر ــ اى في سنة ١٩٧٧ ــ أكد (بريجينيف) قوله حين قدم الى المجلس الاعلى للسوفيات الدستور السوفياتي الجديد، فقد صرح ان هذا الدستور قابل للمقارنة بدستور كو با وهنغاريا والمانيا الشرقية و بلاد اشتراكية اخرى لما بينه و بينها من تشابه. والواقع ان هذا التشابه هو من صنع فقهاء سوفيات شاركوا في صنع دساتير تلك البلاد، فقد استحدثوا فيها قواعد كانوا يطمعون ان يحتو يها الدستور السوفياتي. ولما وضع السوفيات دستورهم الجديد، اخذ اولئك الفقهاء الذين اشتركوا في وضعه ماكانوا استحدثوه في تلك الدساتير، فكانت حقل تجارب افاد منها السوفيات، و بذلك قام بينها و بين الدستور السوفياتي شبه جعل المقارنة ممكنة.

فالسوفيات ــ خلافا لبعض دول اورو با الشرقية ــ مازالوا متمسكين بموقفهم من استحالة المقارنة بين قانونهم واى قانون آخر غير مستوحى من الماركسية.

ولكن لماذا يسمح السوفيات بتدريس القوانين الغربية في بلادهم؟

من المؤكد ان تدريس القوانين الغربية في روسيا لايهدف الى مقارنتها والتقريب بينها، لاستحالة ذلك في نظر الروس، لما ذكرنا من الاسباب، وانما يجرى تدريس تلك

(٩) I. Szabo: Les aspects historiques de droit comparé en Hongrie. (etude publiéé dan le livre nued a l'occasion du centenaire de la, association de droit comparé à Paris; 1971; p: 390-ets)

القوانين لأسباب عملية تدعو الى معرفة القانون الاجنبي في مجال العلاقات التجارية والدولية. ومايظهره الروس من تعايش سلمي مع الغرب، لم يمنع الحزب الشيوعي الروسي من متابعة كفاحه ضد الرأسمالية، والقانون في روسيا هو احدى وسائل هذا الكفاح. ففي ١٩٧٧ احتفل الروس بالعيد الستين لقيام الثورة الروسية وفيه طلب الحزب الشيوعي من جميع المعلمين ان يبينوا، في كل المجالات، لطلابهم او لمستمعيهم، محاسن الاشتراكية ومساوىء الرأسمالية. كذلك فان رجال القانون السوفيات المختصين بدراسة نظام الحكم في البلاد الرأسمالية، انما يعنون في دراساتهم باظهار الطابع (البورجوازى) في سياسة الحكم والتشريع في تلك البلاد. واذا وجد في الغرب مقارنون يتصدون لصراع الطبقات و يبرزون هذه الظاهرة في دراساتهم، فانهم على خلاف زملائهم الشرقيين، لايفعلون ذلك بتوجيه ولايدفعون الى ذلك دفعا، وليسو فيما يقولون مجمعين. على ان اكثر المقارنين لايخوضون في هذه الامور، وانما تقتصر دراستهم على مواضيع معينة ومحدودة، كقانون العقود وقانون الاسرة وغير ذلك من المواضيع ذات الطابع القانوني المحض.

ومما تقدم نرى ان المقارنين الغربيين والمقارنين الشرقيين، وخاصة السوفيات، يهدفون الى غاية واحدة. وهم متفقون في ان المقارنة، مهما كانت محدودة، فانها مفيدة في العلاقات التجارية والدولية، غير ان الروح الدافعة لتحقيق هذه الغاية مختلفة في الفريقين، فالشرقيون يؤدون، في دراستهم، مهمة يحددها قادتهم السياسيون، تقوم على الكفاح الايديولوجي، وهم يؤدون هذه المهمة جماعة، بايقاع واحد لايشذون عنه. اما الغربيون، فانهم يقومون بدراستهم فرادى ولايؤدونها بدافع من احد. ومايعرضون من آراء لايتبعون فيه مذهبا يحتم عليهم تأييد نظرية معصومة من الخطأ.

مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن جامعة الكويت

فصلية أكاديمية علمية مختصة بالشؤون النظرية والتطبيقية
في مختلف حقول العلوم الاجتماعية

رئيس التحرير د. أسعد عبد الرحمن

مدير التحرير عبد الرحمن فايز

يحتوي العدد حوالي ٢٠٠ صفحة تشتمل على:

- أبحاث بالعربية تعالج مختلف حقول العلوم الاجتماعية.
- مراجعات لكتب حديثة تبحث الموضوعات التي تعالجها المجلة.
- ملخصات
- أبواب ثابتة: تقارير علمية. دليل الجامعات والمؤسسات التعليمية العليا. ندوة العدد.

الاشتراكات:

للمؤسسات والدوائر الحكومية: في الكويت (١٢) دينارا، في الخارج (٤٥) دولار او مايعادلها.

للافراد: في الكويت ديناران كويتيان، دينار للطلاب.

في الوطن العربي: ديناران ونصف كويتيان او مايعادلها، ديناران للطلاب، في الدول الاخرى ١٥ دولارا امريكيا او مايعادلها.

توجه جميع المراسلات والابحاث باسم رئيس التحرير على العنوان التالي:
مجلة العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت - ص.ب: ٥٤٨٦ - الكويت
☎ ٢٥٠-٢٢٣/٥١٠١٨٨